

الطبقة السياسية والبرلمان غائبان في ذروة الأزمة الجزائرية

عقدة الشرعية تلاحق أحزاب المجلس النيابي الجديد ونوابه

البروز في ظل تعويض التضامن الشعبي العفوي لدور المؤسسات الحكومية والسياسية والمجتمع المدني المرتبط بالسلطة، فالوزير المستشار المكلف بالمجتمع المدني نزيه برمضان غائب تماما عن الساحة. ويبدو أن تمرکز الأزمة في منطقة القبائل، وتدايعات حادثة القتل المروعة، قد أجبرتها الأحزاب المحسوبة على القبائل، للخروج عن صمتها وركوب موجة الشارع الغاضب، حفاظا على صورتها لدى الشارع المحلي، وعلى عقيدتها السياسية المناوئة للسلطة.

وسارعت جبهة القوى الاشتراكية، التي قاطعت الانتخابات التشريعية الماضية، إلى التمدد بما أسمته "الفعل الهجمي والإجرامي الذي وقع ببلدة نايت إيراثن، والذي راح ضحيتها الشباب المتطوع جمال بن إسماعيل".

وإذ تقدم بيان الحزب بـ"عبارات العزاء لأهل الضحية، وعبّر عن تضامنه الكلي معهم، ومع الشباب المغدور الذي وهب نفسه في سبيل الجزائر وأرضها، دعا لفتح تحقيق عمق للكشف عن حقائق الواقعة ومحاسبة المسؤولين عن هذا العمل الجبان".

هيئات البرلمان والنواب بمختلف توجهاتهم السياسية، تواروا عن الأنظار منذ اقتسام المهام خلال الأسابيع الماضية

وأكد على أن "التصرف الشنيع والجبان يعتبر فعلا معزولا لا يعبر عن قيم المحبة والأخوة والتضامن التي بنى عليها مجتمعنا ولا يمت بصلة إلى أخلاق الجزائريين وشيمهم ولا إلى أهل المنطقة المعروفين بكرمهم، ووطنيتهم وارتباطهم الوثيق بالقيم الإنسانية النبيلة". ولم تستبعد جبهة القوى الاشتراكية أن "تكون الجريمة مذبذبة من طرف أصحاب المخططات الذنبية بعدما حذ في أنفسهم المظاهر العظيمة للتضامن التي ضربها الشعب الجزائري تجاه ولاية تيزي وزو، والاستقبال الحافل الذي حظوا به في أبهى صور التلاحم العمومية، قبل أن تتحول أصابع اتهام كثيرة لحركة استقلال القبائل (ماك) بالوقوف وراء الأزمة المستجدة.

وعدا أعرق أحزاب المعارضة الجزائرية جبهة القوى الاشتراكية المواطنين إلى "ضرورة ضبط النفس واليقظة وعدم الانسياق وراء الإشاعات، مهية بالشعب الجزائري إلى الاتحاد الرسمي في التكفل بالوضع.

ويبدو أن الطبقة السياسية لا زالت تحت ضمة أزمة الشرعية، ولم تملك بعد الجراءة لمحاولة ترميم الفجوة العميقة بينها وبين الشارع، ولذلك تتفادى منظمات المجتمع المدني.

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أنه على القاهرة تقديم إجابات حول الآليات الرعاية الصحية للسجناء وأعدادهم ومقارنتها بأعداد السجناء والتأكد من عدم وجود اكتظاظ كما تشير التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية دولية، ما يدعم التحرك على مستويات مختلفة لتحسين الأوضاع بوجه عام. وأشار إلى أن الحكومة المصرية تستجيب لعدد كبير من التوصيات الصادرة بحقها شريطة ألا يكون الأمر مرتبطا بضغط سياسي وهي تتعامل مع هذا الملف وفقا لمقتضيات الأمن القومي وترفض أي محاولات لاستخدام الملف كشوشة لطمعها في الظهور، وهو ما يفسر عدم وضوح المعلومات بشكل كبير.

أين الأحزاب الجزائرية من مآسي البلاد

هل تحسن المعايير المحددة للإفراج عن المحبوسين أوضاع السجنون في مصر

القاهرة تفعل مجلس حقوق الإنسان لتفادي الانتقادات بخصوص السجناء



إصلاح حالة السجنون يحظى باهتمام سياسي مصري

من منظمات حقوقية دولية تسلط الضوء على المشكلات التي يواجهها المحتجزون، وهو ما يتسبب في ضغوط خارجية عليها على النظام المصري. في المقابل فإن إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني في الداخل للقيام بدور الوسيط بين الحكومة والجهات الخارجية يبرهن على أن هناك استعادة لأوار هذه المنظمات التي خفقت أدوارها في السنوات الماضية على حساب الجهات الحكومية المباشرة ممثلة في وزارة الخارجية، وهو أمر لم يعد كافيا للتعامل مع أكثر من 300 توصية موجهة لمصر في ملفها الحقوقية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وتعددت تحركات المجتمع المدني لإيجاد وسيلة تواصل مع المجتمع الدولي، وتشكلت في شهر مارس الماضي ما تسمى بـ"لجنة الحوار الدولي"، وهي مبادرة مستقلة تكونت من مجموعة من السياسيين وممثلي المجتمع المدني وبرلمانيين، وتضم 7 أشخاص كيمثلين عن البرلمان البرلماني، النواب والشيوخ والمجتمع المدني والأحزاب، وجميعهم من المهومين بقضايا المواطن بهدف التواصل مع العالم الخارجي في محاولة لإيحاء بان هناك تحركات حقيقية على الأرض لتحسين أوضاع حقوق الإنسان.

وتسعى القاهرة لتمهيد البيئة المناسبة للإعلان عن استراتيجيتها الجديدة لحقوق الإنسان، وهي بمثابة ميثاق شرف أو دستور تتبعه الحكومة ووزاراتها وأجهزتها في التعامل مع الحالة الحقوقية، ما يتطلب نهجاً أدوات المجتمع المدني التي تساعد في إبراز الجهود التي تقوم بها في الداخل بما يخفف من الانتقادات الموجهة إليها.

وأكد رئيس المنتدى العربي - الأوروبي للحوار وحقوق الإنسان جينيف أمين نصري أن ملف السجنون وأوضاعها جاء في مقدمة إشارات العديد من الدول الأعضاء في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهناك مطالب عديدة للدولة المصرية لتوفير معلومات عن المسجونين قبل أن تكون هناك عملية لإصلاح أوضاع السجنون، وتعددت مطالباتهم بفتح السجنون أمام منظمات المجتمع المدني.

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أنه على القاهرة تقديم إجابات حول الآليات الرعاية الصحية للسجناء وأعدادهم ومقارنتها بأعداد السجناء والتأكد من عدم وجود اكتظاظ كما تشير التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية دولية، ما يدعم التحرك على مستويات مختلفة لتحسين الأوضاع بوجه عام. وأشار إلى أن الحكومة المصرية تستجيب لعدد كبير من التوصيات الصادرة بحقها شريطة ألا يكون الأمر مرتبطا بضغط سياسي وهي تتعامل مع هذا الملف وفقا لمقتضيات الأمن القومي وترفض أي محاولات لاستخدام الملف كشوشة لطمعها في الظهور، وهو ما يفسر عدم وضوح المعلومات بشكل كبير.

وتنفت وزارة الداخلية المصرية صحة هذه الإدعاءات، مؤكدة عدم تعرض أي من قيادات تنظيم الإخوان المحكوم عليهم لأي أزمات صحية أو انتهاكات داخل السجنون، واتهمت في بيان لها الخميس تنظيم الإخوان بنشر أكاذيب حول أوضاع السجنون.

وتنفت وزارة الداخلية المصرية صحة هذه الإدعاءات، مؤكدة عدم تعرض أي من قيادات تنظيم الإخوان المحكوم عليهم لأي أزمات صحية أو انتهاكات داخل السجنون، واتهمت في بيان لها الخميس تنظيم الإخوان بنشر أكاذيب حول أوضاع السجنون.

ويذهب حقوقيون للتأكيد على أن تفعيل دور مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال يدعم الموقف المصري أمام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لأن المجلس يعد الجسر المعترف به دولياً بين الحكومات وبين المنظمة الدولية، بالتالي فإنه حتى وإن كانت أدواره خافتة الآن فإن استجابة السلطة لما يصدر عنه من توصيات للإفراج عن المحبوسين قد تدعم صورتها في الخارج.

ومن وجهة نظر هؤلاء فإن وجود عمل مؤسسي منظم لاستقبال شكاوى أهالي المحبوسين يبيّن جدران الثقة بين هؤلاء المواطنين والحكومة بخلاف التحركات الفردية وهو ما يساعد على إيجاد حلول لمشكلات المسجونين، كما أنه يدعم المتابعة من جانب المجلس للحالات بشكل دوري.

وجاءت هذه التحركات بالتزامن مع جدول حقوقي وسياسي حول أوضاع السجنون المصرية على إثر نشر الشبكة المصرية لحقوق الإنسان على مواقع

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن تقديم الشكاوى للجهات المعنية لا يعني الالتزام بها، لكن الخطوة ذاتها تؤكد أن هناك انفراجة على مستوى الرغبة في تحسين أوضاع السجنون والإفراج عن أعداد كبيرة من المحتجزين في الفترة المقبلة، وتوازيها تحركات أخرى على مستوى الاهتمام بالأوضاع الصحية للمحتجزين عبر ضغط المجلس لتخصيص أماكن لإجراء العمليات الجراحية البسيطة داخل مستشفيات السجنون دون الانتظار لإجراءات التحويل الطويلة إلى مستشفيات مختلفة.

ويذهب حقوقيون للتأكيد على أن تفعيل دور مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال يدعم الموقف المصري أمام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لأن المجلس يعد الجسر المعترف به دولياً بين الحكومات وبين المنظمة الدولية، بالتالي فإنه حتى وإن كانت أدواره خافتة الآن فإن استجابة السلطة لما يصدر عنه من توصيات للإفراج عن المحبوسين قد تدعم صورتها في الخارج.

ومن وجهة نظر هؤلاء فإن وجود عمل مؤسسي منظم لاستقبال شكاوى أهالي المحبوسين يبيّن جدران الثقة بين هؤلاء المواطنين والحكومة بخلاف التحركات الفردية وهو ما يساعد على إيجاد حلول لمشكلات المسجونين، كما أنه يدعم المتابعة من جانب المجلس للحالات بشكل دوري.

وجاءت هذه التحركات بالتزامن مع جدول حقوقي وسياسي حول أوضاع السجنون المصرية على إثر نشر الشبكة المصرية لحقوق الإنسان على مواقع

السياسي: لا بد من تعديل منظومة رغيف الخبز

وأوضح السياسي "منظومة رغيف الخبز لا بد من تعديلها (...) الرغيف عندما كان يباع بقرشين تكون تكلفته 18 قرشا (1.1 سنتا أميركيا)، هو الآن يباع بخمسة قروش، بينما تكلفته 65 قرشا (نحو 5 سنتات)".

وتأتي هذه التصريحات عقب أخرى أدلى بها السياسي في الثالث من أغسطس أكد فيها أن الوقت قد حان لزيادة سعر رغيف الخبز المدعم وإعادة تسعيره مرة أخرى.

ولم يذكر السياسي موعد زيادة الأسعار وترك الملف مفتوحا من أجل تهيئة الرأي العام لهذه الخطوة التي ستكون اختبارا لشعبية بعد أن نجح في تجاوز آثار تعويم الجنيه.

وبدأت مصر منذ خمس سنوات خطة طموحة للإصلاحات الاقتصادية، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، قادت إلى حصولها على قروض بلغت 17.2 مليار دولار، شريطة رفع الدعم

وأوضح السياسي "منظومة رغيف الخبز لا بد من تعديلها (...) الرغيف عندما كان يباع بقرشين تكون تكلفته 18 قرشا (1.1 سنتا أميركيا)، هو الآن يباع بخمسة قروش، بينما تكلفته 65 قرشا (نحو 5 سنتات)".

وتأتي هذه التصريحات عقب أخرى أدلى بها السياسي في الثالث من أغسطس أكد فيها أن الوقت قد حان لزيادة سعر رغيف الخبز المدعم وإعادة تسعيره مرة أخرى.

ولم يذكر السياسي موعد زيادة الأسعار وترك الملف مفتوحا من أجل تهيئة الرأي العام لهذه الخطوة التي ستكون اختبارا لشعبية بعد أن نجح في تجاوز آثار تعويم الجنيه.

وبدأت مصر منذ خمس سنوات خطة طموحة للإصلاحات الاقتصادية، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، قادت إلى حصولها على قروض بلغت 17.2 مليار دولار، شريطة رفع الدعم

في مواجهة الانتقادات التي تطل سجلها الحقوقي، قررت الحكومة المصرية تفعيل دور مجلس حقوق الإنسان في ملف السجناء ووضع معايير محددة للإفراج عن المحبوسين ممن لا يشكلون خطورة أمنية، ومن شأن هذه الخطوة أن تثبت جدية القاهرة في إصلاح الأوضاع الحقوقية في البلاد ودعم صورتها في الخارج.

أحمد جمال

القاهرة - وسعت الحكومة المصرية دائرة تحركاتها للتعامل مع ملف المحبوسين ونهبت باتجاه تفعيل الآليات والأدوات الرسمية لديها للإفراج عن أعداد كبيرة من المحتجزين ممن لا يشكلون خطورة أمنية داهمة بما يسهم في تحسين أوضاع السجنون، في خطوة تستهدف سد الثغرات التي تنفذ منها انتقادات موجهة لسجلها الحقوقي.

وأعلن المجلس القومي لحقوق الإنسان (حكومي) مؤخرا معايير محددة وواضحة لطلبات العفو الرئاسي عن المسجونين تمهيدا لاستقبال الشكاوى من أهالي المحبوسين للإفراج عن ذويهم بهدف إيجاد طرق مؤسسية يمكن أن يلجأ إليها المواطنون في ظل عدم قدرة لجنة العفو الرئاسي المشكلة منذ خمس سنوات على القيام بهذا الدور بشكل فاعل.

وتضمنت المعايير التي وضعها المجلس وفقا لأحكام الإفراج الشرطي أن يكون المحتجز محكوما عليه نهائيا بعقوبة مفيدة للحرية إذا أمضى في السجن نصف مدة العقوبة، ولا يجوز أن تقل المدد التي تقضى في السجن عن ستة أشهر، ويستثنى منها المتهمون في جرائم التجمهر والاتجار في المخدرات وتهم غسل الأموال والتورط في ارتكاب عمليات إرهابية.

وتسعى الحكومة المصرية لتفعيل دور مجلسها الحقوقي الذي يواجه انتقادات عديدة في الداخل والخارج لعدم القيام بمهامه على مستوى مراقبة أوضاع حقوق الإنسان أو من جهة الرد على الانتقادات الموجهة لأوضاع السجنون من قبل منظمات وهيئات حقوقية دولية، وسط مطالبات بضرورة إعادة تشكيل هيكل المجلس الذي انتهت مدته القانونية منذ حوالي عامين.

وقال المسؤولون عن لجنة الشكاوى بمجلس حقوق الإنسان جورج إسحاق إن المجلس يستقبل طلبات ذوي المحبوسين ويقوم بفرزها ثم إرسالها إلى النائب العام أو وزارة الداخلية تمهيدا للإفراج عنهم، وللجنة هدفها بناء قاعدة معلومات كبيرة عن المحبوسين وتقديم بيانات عنهم لإصدار قرارات عفو رئاسية.



أين الأحزاب الجزائرية من مآسي البلاد